

- تقوم بالإجراءات التحقيقات في العمليات التي يشتبه أنها تشكل جرائم تبييض أموال وتقرير مدى جدية الأدلة والقرائن على ارتكاب هذه الجرائم أو إدانتها. يحصر بالهيئة حق تقرير رفع السرية المصرفية لصالح المراجع القضائية المختصة ولصالح الهيئة المصرفية العليا ممثلة بشخص رئيسها وذلك عن الحسابات المفتوحة لدى المصارف أو المؤسسات المالية والتي يشتبه أنها استخدمت لغاية تبييض الأموال. • تقرير مدى جدية الأدلة والقرائن على ارتكاب هذه الجرائم أو إدانتها واتخاذ القرار المناسب بشأنها سيما التجميد الاحترازي المؤقت للحسابات وأو للعمليات المشتبه بها وذلك لمدة أقصاها سنة قابلة للتمديد لستة أشهر إضافية ولمرة واحدة في ما خص طلبات المساعدة الواردة من الخارج ولمدة أقصاها ستة أشهر قابلة للتمديد لثلاثة أشهر إضافية ولمرة واحدة بالنسبة للبلاغات وطلبات المساعدة الواردة من الداخل. • بعد إجراء التدقيق والتحليل اللازمين حق تقرير : التجميد النهائي للحسابات وأو العمليات المعنية وأو رفع السرية المصرفية لصالح المراجع القضائية المختصة ولصالح الهيئة المصرفية العليا بشأنها عن الحسابات أو العمليات التي يشتبه أنها تتعلق بتبييض أموال أو بتمويل إرهاب . إبقاء الحسابات المشتبه بها قيد المتابعة لـ"الهيئة" الرجوع، عن أي قرار تتخذه وذلك في حال توفرت لديها معطيات جديدة بهاخصوص. فيما يتعلق بالصلاحيات الهيئة فهي متعدة : • تجتمع "الهيئة" بعد تلقيها المعلومات من السلطات الرسمية اللبنانية أو الأجنبية. • بعد تقييم وتحليل المعلومات المتوفرة عن الحالة المعروضة، تتخذ "الهيئة" قراراً إما بأخذ العلم أو بإجراء التحقيق اللازم بشأنها سيما من خلال التدقيق في الحسابات أو العمليات أو التحقق من الأموال المشتبه بها. تقوم "الهيئة" بتحقيقاتها بواسطة من تنتبه من أعضائها أو المسؤولين المعنيين لديها أو بواسطة أمينها العام أو من تعينه من بين مفوضي المراقبة ويقوم كل من هؤلاء بمهامه شرط التقيد بالسرية. • وبعد استكمال أعمال التدقيق والتحليل، تتخذ "الهيئة" قراراتها وفقاً لأحكام البند ٤ و ٣ و ٢ من المادة السادسة من هذا القانون. [٤] بند ٢ مادة ٦ : مهمة هيئة التحقيق الخاص فيما يخص البلاغات وطلبات المساعدة. [٥] بند ٣ مادة ٦ : بعد إجراء التدقيق والتحليل اللازمين التي تقوم بهم الهيئة. [٦] بند ٤ مادة ٦ : بوضع إشارة على القيد والسجلات العائدة لأموال منقولة أو غير منقولة و عدم التصرف فيها. • على المعنيين المشار إليهم في المادتين الرابعة والخامسة ) على المصارف والمؤسسات المالية وشركات الإيجار التمويلي / على المؤسسات غير الخاضعة لقانون سرية المصارف ( من هذا القانون بمن فيهم المحاسبين المحازبين وكتاب العدل، عند إعدادهم أو تنفيذهم عماملات لصالح عملائهم تتعلق بالأنشطة المعدة عن تفاصيل العمليات المنفذة أو التي جرت محاولة في المادة الخامسة إبلاغ رئيس "الهيئة" فوراً تنفيذها والتي يشتبهون بأنها تتعلق بتبييض أموال أو بتمويل إرهاب أما المحامون فتسري عليهم المو لآلية تضعها نقابة المحامين في بيروت وطرابلس وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية مهنة المحاماة وأنظمتها على المراقبين العاملين لدى لجنة الرقابة على المصارف إبلاغ رئيس "الهيئة" بواسطة رئيس اللجنة عن العمليات التي يطلعون عليها بمناسبة قيامهم بمهامهم والتي يشتبهون بأنها تتعلق بتبييض أموال أو بتمويل إرهاب و على مفوضي المراقبة إبلاغ رئيس "الهيئة" فوراً تفاصيل العمليات التي يطلعون عليها بمناسبة قيامهم بعملهم والتي يشتبهون بأنها تخفي تبييض أموال أو تمويل إرهاب. • في حال قرر النائب العام لدى محكمة التمييز حفظ الأوراق بقضايا تبييض الأموال وعدم السير بالدعوى العامة تعتبر الحسابات المجمدة وسائر الأموال محررة ويجري إبلاغ قرار الحفظ إلى "هيئة التحقيق الخاصة"، ولا يجوز لـ"الهيئة" أن تبقى على رفع السرية المصرفية المصارف والجهات المعنية الأخرى والتجميد ومنع التصرف بالأموال وعليها أن تبلغ فوراً بذلك . إذا تبين لها قبل تنفيذها القرار وجود أدلة أو قرائن جديدة من شأنها أن تبرر الإبقاء على التجميد ومنع التصرف بالأموال ورفع السرية المصرفية فعلـى "الهيئة" أن ترسل تقريراً معللاً مرفقاً بالمستندات المتضمنة هذه الأدلة أو القرائن إلى النائب العام لدى محكمة التمييز الذي له أن يقرر عند الاقتضاء التوسع بالتحقيق على ضوء هذه المعطيات. • حال صدور قرار مبرم بمنع المحاكمة عن قاضي التحقيق أو عن الهيئة الاتهامية كما في حال صدور حكم أو قرار مبرم بإبطال التعقيبات أو بالبراءة بحق أصحاب الحسابات المجمدة والأموال الممنوع التصرف بها تصبح الحسابات والأموال محررة ويجري إبلاغ نسخة عن الحكم أو القرار الصادر إلى "هيئة التحقيق الخاصة" بواسطة النائب العام لدى محكمة التمييز وعلى "الهيئة" أن تبلغ الحكم أو القرار إلى المصارف والجهات المعنية الأخرى بذلك، أو أن تعيد التجميد ومنع التصرف بشأن ولا يعود لـ"الهيئة" أن ترفع السرية المصرفية مجدداً الحسابات والأموال المشمولة بقرار من المحاكمة إلا عن طريق اتباع الآلية المنصوص عليها في المادة ١٢٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية. • لرئيس "الهيئة" أو لمن ينتبه أن يخابر مباشرة السلطات اللبنانية أو الأجنبية كافة بغية طلب معلومات أو الإطلاع على تفاصيل التحقيقات التي تكون قد أجرتها حول الأمور المرتبطة أو المتصلة بتحقيقات تجريها "الهيئة". وعلى السلطات اللبنانية المعنية أن تستجيب لطلب المعلومات فوراً دون الاعتداد تجاه "الهيئة" بأي موجب سرية.

- لرئيس "الهيئة" أو لمن ينتدبه الطلب مباشرة تزويد "الهيئة" بالمستندات والمعلومات الضرورية كافة للقيام بمهامها وعلى هؤلاء أن يستجيبوا لهذا الطلب ضمن مهلة معقولة. ● يحظر على الملزمين بموجب الإبلاغ وعلى أعضاء مجلس إدارتهم ومسؤوليهم وموظفيهم الإفادة أو الإيحاء لأي كان عن تقديم أو النية بتقديم إبلاغ عن عملية مشبوهة أو معلومات ذات صلة لـ "هيئة التحقيق الخاصة"، أو عن قيام "الهيئة" بالاستعلام عن العملاء أو بالتدقيق في عملياتهم أو في حساباتهم. يتمتع كل من رئيس "الهيئة" وأعضائها والعاملين لديها أو المنتدبين من قبلها بالحصانة ضمن نطاق عملهم بحيث لا يجوز الادعاء عليهم أو على أحدهم أو ملاحقتهم بأى مسؤولية مدنية أو جزائية تتعلق بقيام أي منهم بمهامه . كما يتمتع المعنيون والعاملون لديهم والمراقبون العاملون لدى لجنة الرقابة على المصادر ومحظوظ المراقبة بالحصانة عينها عندما يقومون بتنفيذ الموجبات الملقاة على عاتقهم بموجب هذا القانون أو بموجب قرارات "الهيئة" وخاصةً عند قيامهم بحسن نية بإبلاغ "الهيئة" عن تفاصيل العمليات التي يشتبهون بأنها تتعلق بتمويل إرهاب. ● لـ "الهيئة" أن توجه تنبئها إلى الجهات التي تخالف أحكام النصوص التنظيمية الصادرة لتطبيق هذا القانون، وأن تطلب تقارير منتظمة منها عن التدابير التي تتخذها تصحيحاً لأحكام لأوضاعها، كما يمكنها إحالة هذه الجهات إلى الهيئة المصرفية العليا فيما خص مراسلة سلطات الوصاية أو الإشراف بشأن المخالفين المعنيين في المادة الخامسة . ● للهيئة المصرفية العليا فرض غرامة مالية على المحالين إليها لعدم تقديرهم بالنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيق أحكام هذا القانون على أن لا تزيد عن مئتي ضعف الحد الأدنى الرسمي للأجور،